Achilles
Global Risk Management

خفض الانبعاثات الكربونية في سلاسل الإمداد بالشرق الأوسط:

خارطة طريق للمشتريات المستدامة في ضوء رؤية 2030 وهدف صافي الانبعاثات الصفري بحلول 2050

ورقة بيضاء

www.achilles.com

المحتويات

الفصل الأول
الملخص التنفيذي

الفصل الثاني
السياق التنظيمي والسياساتي: رؤية 2030 ومبادرة الحياد المناخي 2050

الفصل الثالث
دور المشتريات في خفض الانبعاثات الكربونية

الفصل الرابع
الخطوات العملية التي يمكن لفرق المشتريات اتخاذها

الفصل الخامس
التكنولوجيا والمنصات والبيانات

الفصل السادس
المواءمة مع السياسات والبرامج

الفصل السابع
دراسة حالة: الاستدامة قيد التنفيذ

الفصل الثامن
الخلاصة والخطوات التالية

الفصل التاسع
معلومات عن شركة آشيلز | اتصل بنا

الملخص التنفيذي

مع تحول الأهداف البيئية إلى ضرورات وطنية ملحة في دول مجلس التعاون الخليجي، تبرز سلاسل الإمداد بوصفها أحد أهم المحركات وأكثرها تعقيدًا لخفض الانبعاثات الكربونية. لقد أطلقت كل دولة من دول المجلس برامج ومبادرات تهدف إلى تعزيز المحتوى المحلي وخفض الانبعاثات الكربونية. تعكس هذه الطموحات المشتركة إجماعًا إقليميًا متناميًا، وإن كانت وتيرة التنفيذ وآلياته تختلف من دولة لأخرى.

وفي ظل تنفيذ بعض أضخم مشاريع البنية التحتية والتنمية الصناعية على مستوى العالم، تواجه دول مجلس التعاون تحديًا فريدًا يتمثل في إدارة البصمة الكربونية لسلاسل الإمداد المعقدة، مع المحافظة في الوقت ذاته على النمو والقدرة التنافسية. في قطاعات مثل الإنشاءات والطاقة والتصنيع، غالبًا ما تتجاوز انبعاثات سلاسل الإمداد (النطاق 3) نسبة 70% من إجمالي الانبعاثات، مما يجعل معالجتها أولوية قصوى ضمن الإجراءات المناخية.

في المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة، يتطلب تحقيق أهداف "رؤية 2030" ومبادرة "صافي الانبعاثات الصفري بحلول 2050" ما هو أكثر من مجرد طموح القيادات؛ إذ يستلزم الأمر تغييرًا تشغيليًا شاملاً على مستوى عمليات المشتريات والخدمات اللوجستية وشبكات الموردين.

يواجه مسؤولو المشتريات تحديًا مزدوجًا، وهو خفض الانبعاثات مع الحفاظ على التنافسية الاقتصادية، وضمان التوافق مع مبادرات التوطين الوطنية.

تقدم هذه الورقة البيضاء للمسؤولين التنفيذيين في إدارات المشتريات وسلاسل الإمداد والحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية (ESG) خارطة طريق استراتيجية وعملية في آنٍ واحد، بهدف خفض الانبعاثات الكربونية في سلاسل إمدادهم. وهي توضح ما يلي:

- كيف يمكن لفرق المشتريات أن تصبح قوة دافعة للاستدامة.
- خطوات عملية مثل إجراء عمليات تدقيق لانبعاثات الكربون، وتطبيق العناية الواجبة لمعايير ESG، وتعزيز التواصل الفعّال مع الموردين.
- كيفية مواكبة المتطلبات التنظيمية، مثل تقارير الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية (ESG) والمشتريات الخضراء.
- دور التكنولوجيا والمنصات والبيانات في تعزيز ممارسات الشراء المستدام.
- كيفية مواءمة الاستراتيجيات مع البرامج الإقليمية التي تدعم التحول نحو صافي الانبعاثات الصفري.

صُممت هذه الورقة لصناع القرار في منطقة الخليج، الذين يسعون إلى تحقيق توازن دقيق بين الاستدامة والتنمية الاقتصادية المحلية والامتثال التنظيمي. وتستند الورقة إلى أفضل الممارسات العالمية في مجال الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية (ESG)، مع تكييف جميع التوصيات لتنسجم مع البيئة السياسية والصناعية والتنظيمية لمنطقة الخليج.

مشهد السياسات المناخية وأهداف خفض الانبعاثات الكربونية (نقلاً عن البنك الدولي)

السياق التنظيمي والسياساتي: رؤية 2030 ومبادرة الحياد المناخي 2050

تقود أطر الاستدامة الوطنية في جميع أنحاء دول مجلس التعاون الخليجي تحولاً جذريًا في ممارسات المشتريات وسلاسل الإمداد. وهناك استراتيجيتان رائدتان، هما «رؤية المملكة 2030» و«مبادرة الإمارات الاستراتيجية للحياد المناخي 2050»، تعيدان صياغة توجهات المنطقة فيما يتعلق بالانبعاثات والطاقة والتنمية الاقتصادية المحلية.

المملكة العربية السعودية: رؤية 2030

أُطلقت «رؤية 2030» في عام 2016، وهي تمثل استراتيجية المملكة طويلة الأجل لتقليل الاعتماد على النفط وبناء مستقبل مستدام قائم على الابتكار. وتُعد الاستدامة البيئية ركيزة أساسية في هذه الرؤية، مما يؤثر بشكل مباشر على الاستراتيجيات الوطنية للبنية التحتية والطاقة والمشتريات:

- توليد 50% من الكهرباء من مصادر الطاقة المتجددة بحلول عام 2030.
- تطوير المشاريع الكبرى مثل «نيوم»، المصممة لتكون مدنًا ذكية ومحايدة كربونيًا.
- استثمار ما يزيد على 10 مليارات دولار في مشاريع الهيدروجين الأخضر والطاقة المتجددة، بما في ذلك «مشروع نيوم للهيدروجين الأخضر» الذي تبلغ تكلفته 8.4 مليار دولار.
- دمج المتطلبات البيئية ضمن أطر عمل المشتريات من خلال برامج المحتوى المحلي، مثل برنامج «نساند» وبرنامج أرامكو لتعزيز القيمة المضافة الإجمالية لقطاع التوريد (اكتفاء - LCP).

تواجه فرق المشتريات في المملكة تحديات متزايدة لمواءمة استراتيجيات التوريد مع الأهداف البيئية، بالتزامن مع الالتزام بسياسات المحتوى المحلي. وأصبح الامتثال لمعايير الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية (ESG) شرطًا أساسيًا للفوز بالعقود، لا سيما في المشاريع الحكومية والاستراتيجية. كما أصبحت إجراءات تأهيل الموردين تتضمن تطبيق العناية الواجبة لمعايير ESG، مع تزايد طلب بيانات تدقيق الانبعاثات الكربونية كجزء من عملية الاختيار.

يعكس هذا التحول إعادة تعريف أشمل لقيمة سلاسل الإمداد في المملكة، حيث أصبح أداء الاستدامة يُعتبر جزءًا لا يتجزأ من القدرة التنافسية التجارية، والامتثال التنظيمي، وأولويات التنمية الوطنية.

الإمارات العربية المتحدة: مبادرة الحياد المناخي 2050

في عام 2021، أصبحت الإمارات العربية المتحدة أول دولة في المنطقة تلتزم بتحقيق الحياد المناخي بحلول عام 2050، مما أطلق موجة من الاستثمارات والإجراءات السياسية التي تركز على الاستدامة:

- تخصيص أكثر من 163 مليار دولار للاستثمار في الطاقة النظيفة.
- سعي شركات وطنية رائدة مثل «مصدر» إلى إنتاج مليون طن من الهيدروجين الأخضر سنويًا بحلول عام 2030.
- يقدم برنامج القيمة الوطنية المضافة (ICV) حوافز للموردين المحليين الذين يلبون معايير الاستدامة والامتثال.
- تشجع مبادرة «اصنع في الإمارات» التصنيع المحلي المتوافق مع مبادئ الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية (ESG).

تعني هذه المبادرات أن مفاهيم «المشتريات الخضراء» و«شهادة القيمة الوطنية المضافة (ICV)» و«تقارير ESG» أصبحت محورية بشكل متزايد في استراتيجيات المشتريات على المستويين الاتحادي والمحلي، ومن المرجح أن يتم سن تشريعات ومعايير جديدة لإعداد التقارير. وإلى أن يتم وضع تشريعات رسمية وأطر عمل موحدة لتقارير ESG، سيقع العبء على فرق المشتريات والموردين للتعامل مع المتطلبات المتداخلة وغير الموحدة، والاستعداد للتشريعات الإماراتية القادمة.

تهيئ هذه البيئة فرصًا واعدة للمنصات الرقمية وأدوات البيانات الموحدة التي يمكنها تبسيط إجراءات العناية الواجبة لمعايير ESG، وتخفيف العبء الإداري الناتج عن كثرة التقارير.

دور المشتريات في خفض الانبعاثات الكربونية

تشكل الانبعاثات ضمن النطاق 3 ما نسبته 70% من إجمالي انبعاثات سلاسل الإمداد العالمية [CDP، 2023].

تشتت السياسات في الإمارات العربية المتحدة

على الرغم من تزايد الاستثمار والالتزام الوطني بالاستدامة، تفتقر دولة الإمارات في الوقت الحالي إلى إطار عمل رسمي ومركزي لإعداد تقارير الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية (ESG). وغالبًا ما تواجه فرق المشتريات وفرق ESG توجيهات متداخلة أو حتى متضاربة لإعداد التقارير، صادرة عن أطر عمل دولية (مثل مبادرة الإبلاغ العالمية GRI، ومشروع الكشف عن الكربون CDP، وفرقة العمل المعنية بالإفصاحات المالية المتعلقة بالمناخ TCFD)، وذلك في غياب معيار محلي موحد. وهذا بدوره يخلق حالة من التعقيد، ويزيد من الأعباء الملقاة على عاتق الموردين، ويجعل إجراء مقارنات معيارية متسقة لأداء ESG أمرًا أكثر صعوبة.

يعاني العديد من الموردين مما يُعرف بـ «الإرهاق من كثرة التقارير»، وذلك في ظل محاولتهم التوفيق بين التوقعات المتباينة من جانب المشترين الدوليين، والجهات التنظيمية، والمبادرات التي تقودها الحكومات.

إن تبسيط هذه المتطلبات عبر المنصات المشتركة، أو زيادة الوضوح التنظيمي، أو اتخاذ إجراءات جماعية قد تقودها الحكومة والمشترون والاتحادات الصناعية، من شأنه أن يقلل من الاحتكاكات بشكل كبير ويسرّع من وتيرة تبني معايير ESG على مستوى القاعدة الصناعية في دولة الإمارات.

لم يعد دور قادة المشتريات يقتصر على خفض التكاليف وتحقيق الامتثال، بل أصبح يُتوقع منهم أن يكونوا عوامل فاعلة في إحداث التأثير البيئي. فالانبعاثات ضمن النطاق 3 (المرتبطة بسلاسل الإمداد) تمثل ما يزيد على 70% من إجمالي الانبعاثات في العديد من القطاعات الصناعية، بل وتصل هذه النسبة إلى 90% في بعضها.

وفي منطقة الخليج، تتعزز هذه التوقعات بفعل السياسات الوطنية، والتدقيق المتزايد من جانب المستثمرين، ومعايير الامتثال المتغيرة. لم يعد دور المشتريات يقتصر على اختيار الموردين، بل امتد ليشمل صياغة كيفية وفاء المؤسسة بأولوياتها في مجال الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية (ESG).

أصبحت إدارات المشتريات الآن ركيزة أساسية لتحقيق ما يلي:

- خفض الانبعاثات المرتبطة بالموردين من خلال تحديد المواصفات وعمليات الاختيار.
- تحديد متطلبات الاستدامة ضمن المناقصات والعقود.
- دمج إجراءات العناية الواجبة لمعايير ESG في عمليات تأهيل الموردين.
- تعزيز التعاون عبر سلاسل الإمداد العابرة للحدود.
- ضمان امتثال الموردين للأنظمة الإقليمية المتعلقة بمعايير ESG وقانون المشتريات.

يتطلب هذا الدور الموسع تغييرًا جذريًا في طريقة التفكير؛ إذ يجب على فرق المشتريات أن تكون على دراية تامة بأطر عمل تقارير ESG، ومنهجيات تدقيق الانبعاثات الكربونية، والمشهد التنظيمي المتطور في كل من الإمارات والسعودية. كما يُتوقع من المشترين إشراك الموردين في عمليات مشاركة البيانات وتتبع الانبعاثات، إلى جانب وضع حوافز تشجع على تبني بدائل منخفضة الكربون وتنمية الموردين المحليين.

وقد كشف تقرير صادر عن شركة Bain & Company أن أكثر من 70% من قادة المشتريات في القطاعات الصناعية ذات التأثير البيئي المرتفع يعملون على دمج معايير ESG ضمن أطر تقييم أداء الموردين، إلا أن 25% منهم فقط يشعرون بأنهم يمتلكون الأدوات أو البيانات اللازمة للقيام بذلك بثقة. وهذا يسلط الضوء على الحاجة الماسة إلى تقنيات وأدوات تحليل وتدريب أفضل.

وخلاصة القول، لم تعد المشتريات مجرد وظيفة إدارية مساندة، بل أصبحت محركًا استراتيجيًا لتحقيق الميزة التنافسية، وحماية سمعة المؤسسة، ودفع عجلة التقدم.

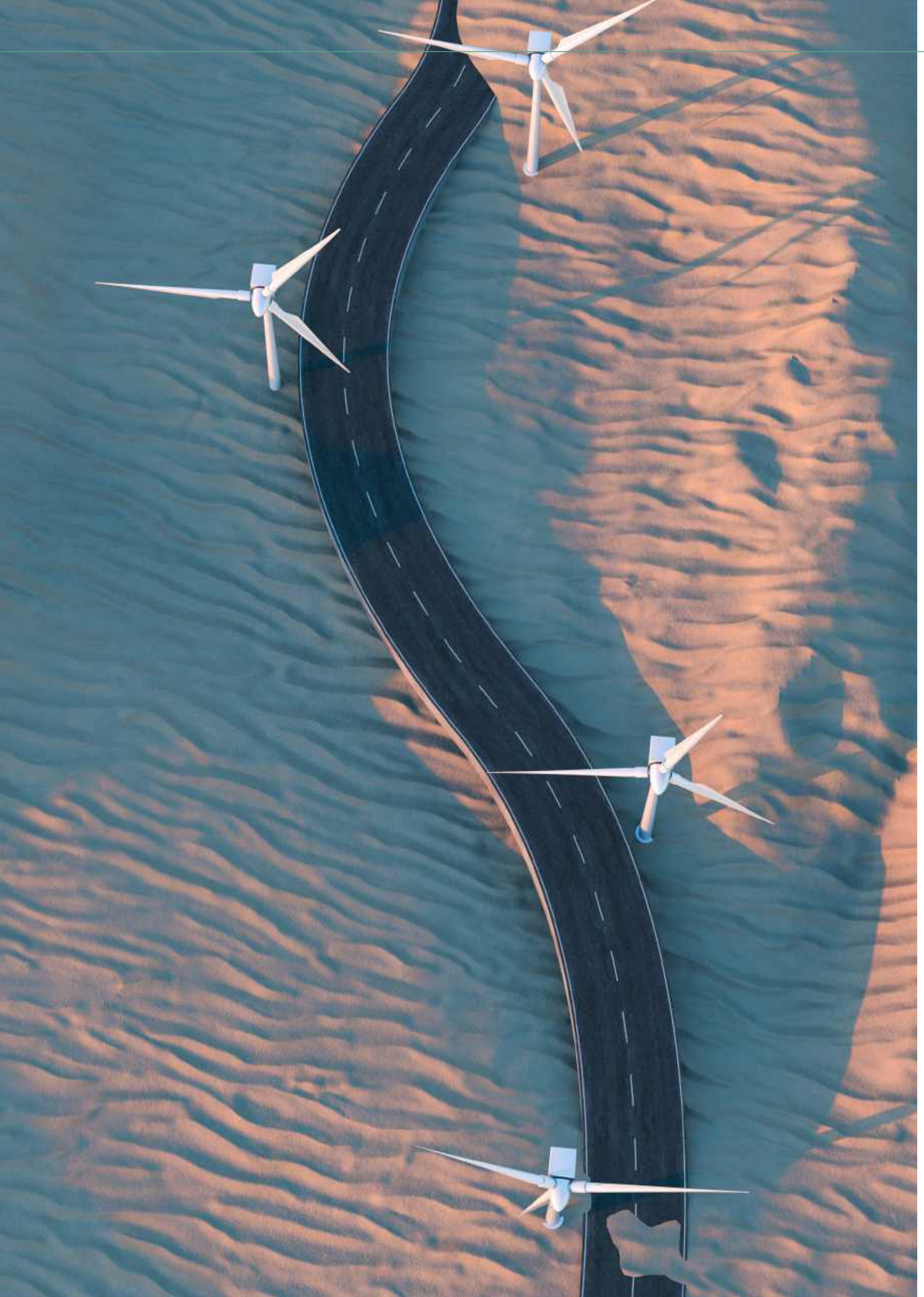

التعقيدات التنظيمية في المملكة العربية السعودية

يشهد مشهد الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية (ESG) في المملكة تقدمًا متسارعًا في ظل «رؤية 2030»، إلا أن التحديات لا تزال قائمة. فغالبًا ما تواجه فرق المشتريات تعقيدات في مواءمة متطلبات ESG عبر المشاريع الكبرى المتعددة، خاصة عند اختلاف المعايير المطبقة من قبل الوزارات أو المشترين أو جهات التعاقد.

على الرغم من أن البرامج الوطنية مثل «نساند» و«اكتفاء» تساهم في توفير أطر عمل أكثر وضوحًا، إلا أن تقارير ESG لم تصبح إلزامية بعد على المستوى الوطني. ولكن من المتوقع أن يتغير هذا الوضع، حيث أطلقت «تداول السعودية» إطارًا إرشاديًا للإفصاح عن ممارسات الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية، وتشجع الشركات المدرجة على الالتزام به، في خطوة يُنظر إليها على نطاق واسع على أنها مؤشر تمهيدي لتوحيد المعايير التنظيمية مستقبلاً.

وفي ظل المشهد الحالي، قد يُطلب من الموردين تلبية متطلبات ESG خاصة بشركة أرامكو، أو الالتزام بمقاييس برنامج «اكتفاء»، أو اتباع بروتوكولات امتثال خاصة بقطاع معين، وجميع هذه المتطلبات قد تختلف في شكلها ومدى صرامتها.

يؤكد هذا الأمر مجددًا على أهمية وجود منصات توحد إجراءات العناية الواجبة لمعايير ESG، وتقلل من تكرار البيانات، وتوفر أدوات مراقبة متسقة تتوافق مع متطلبات المحتوى المحلي.

الخطوات العملية التي يمكن لفرق المشتريات اتخاذها

تُعد دول مجلس التعاون الخليجي، وخاصة المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، من أبرز المراكز التجارية واللوجستية في العالم. فموقعها الجغرافي الاستراتيجي، واستثماراتها في البنية التحتية، ووفرة ثرواتها في مجال الطاقة، كلها عوامل تجعلها لاعبين محوريين في سلاسل الإمداد العالمية. إلا أن هذا الحجم الكبير يزيد أيضًا من التأثير البيئي لقرارات الشراء، لا سيما فيما يتعلق بانبعاثات النطاق 3.

تواجه فرق المشتريات التي تمارس أعمالها في منطقة الخليج وحول العالم ضغوطًا متزايدة لوضع استراتيجيات خفض الانبعاثات الكربونية موضع التنفيذ، مع تحقيق أهداف التوطين والامتثال في الوقت نفسه. ولسد هذه الفجوة بين الاستراتيجية والتنفيذ، يمكن لقادة سلاسل الإمداد التركيز على اتخاذ إجراءات متكاملة وتدريجية.

1. تحديد وقياس الانبعاثات

ابدأ بإجراء تدقيق لانبعاثات الكربون عبر فئات المشتريات الرئيسية. فوفقًا للتقرير العالمي لسلاسل الإمداد الصادر عن مشروع الكشف عن الكربون (CDP)، تشكل انبعاثات النطاق 3 أكثر من 70% من إجمالي الانبعاثات في معظم القطاعات (CDP, 2023). ركز على الموردين ذوي التأثير الأكبر، خاصة في القطاعات كثيفة الاستهلاك للطاقة مثل الإنشاءات والتصنيع والخدمات اللوجستية. استخدم بيانات موثوقة لفهم خط الأساس لانبعاثات النطاق 1 و 2 و 3.

- **نصيحة:** صنّف الموردين حسب حجم انبعاثاتهم، وموقعهم الجغرافي، ومدى أهميتهم الحيوية لاستمرارية الأعمال.

2. تحديد أولويات الفئات الأكثر تأثيرًا

استخدم مصفوفة المخاطر والتأثير لتحديد المجالات التي يمكنك من خلالها تحقيق أكبر قدر من الوفورات في الانبعاثات الكربونية. فعادةً ما تستحوذ المواد الخام المستوردة والخدمات اللوجستية الدولية على حصة غير متناسبة من الانبعاثات الضمنية.

- **اعتبارات:** كثافة الانبعاثات الكربونية للموردين حسب موقعهم الجغرافي ونوع المواد.

3. دمج معايير ESG في طلبات عروض الأسعار والعقود

أدرج متطلبات واضحة لإعداد تقارير ESG ومقاييس محددة لخفض الانبعاثات الكربونية في وثائق المناقصات والتجديد. واشترط على الموردين مشاركة بيانات ESG وخطط التحسين كجزء من عملية التأهيل المسبق أو التسجيل.

- **إضافات مقترحة:** أسئلة تتعلق بالعناية الواجبة لمعايير ESG، وأهداف محددة للانبعاثات، ومتطلبات لمشاركة البيانات.

4. تصنيف قاعدة الموردين

ليس كل الموردين على استعداد لخفض انبعاثاتهم الكربونية بنفس الوتيرة. قم بتصنيفهم إلى فئات:

- **الروّاد:** متوافقون بالفعل مع أهداف ESG الخاصة بك.
- **المستجيبون:** لديهم الرغبة ولكنهم بحاجة إلى الدعم.
- **المتأخرون:** يمثلون مخاطرة عالية وغير ممتثلين. قم بتصميم سياسات التواصل والتصعيد بما يتناسب مع كل فئة.

5. دعم الموردين بالأدوات والتدريب

يجب على فرق المشتريات أن تعمل كشريك للموردين، لا كمجرد جهة رقابية. فتوفير التثقيف والدعم يمكن أن يعزز من تفاعل الموردين ويسرّع من وتيرة خفض الانبعاثات. على سبيل المثال، تعمل وزارة الصناعة والتكنولوجيا المتقدمة في الإمارات على تشجيع التدريب وتطوير الموردين من خلال برنامج القيمة الوطنية المضافة (MOIAT, 2024). لذا، قم بتقديم موارد مفيدة مثل حاسبات الانبعاثات الكربونية أو النماذج الجاهزة أو ورش العمل.

6. مراقبة التقدم والتواصل بشأنه

استخدم المنصات الرقمية أو برامج ESG المتخصصة لجمع بيانات أداء الموردين في مكان واحد، وتتبع مؤشرات الأداء الرئيسية لمعايير ESG، وتحديد مخاطر عدم الامتثال. وقم بالإبلاغ عن التقدم المحرز داخليًا وخارجيًا لبناء الثقة لدى أصحاب المصلحة والجهات التنظيمية.

- **أفضل ممارسة:** أدرِج مقاييس الانبعاثات الكربونية في لوحات المعلومات الشهرية الخاصة بإدارة المشتريات.

التكنولوجيا والمنصات والبيانات

إن التعقيد المصاحب لخفض الانبعاثات الكربونية في سلاسل الإمداد، مع ضرورة الامتثال لمتطلبات التوطين ولوائح ESG، يجعل من التكنولوجيا عاملاً تمكينيًا رئيسيًا. فالمنصات الرقمية تتيح لفرق المشتريات تبسيط بيانات الموردين، وتقليل الإجراءات اليدوية للعناية الواجبة لمعايير ESG، ومراقبة أداء الانبعاثات الكربونية في الوقت الفعلي.

وفقًا للمنتدى الاقتصادي العالمي، يمكن للتقنيات الرقمية -بما في ذلك المنصات السحابية والذكاء الاصطناعي والبلوك تشين- أن تخفض الانبعاثات بنسبة تصل إلى 20% عبر سلاسل الإمداد العالمية، وذلك من خلال تحسين الشفافية والقدرة على التتبع وسرعة الاستجابة. وفي منطقة الخليج، حيث تتسم مشاريع الإنشاءات والطاقة بكثافة رأس المال وتعدد مستوياتها، تكتسب هذه الكفاءات أهمية حيوية خاصة.

تشمل الوظائف التقنية الرئيسية ما يلي:

- برامج متخصصة في معايير ESG للموردين، لإدارة الوثائق وتتبع حالة التدقيق والتقييمات الذاتية.
- لوحات معلومات متكاملة لتدقيق الانبعاثات الكربونية وعرض بيانات ESG بشكل مرئي.
- تنبيهات قائمة على الذكاء الاصطناعي بشأن حالات عدم الامتثال لمعايير ESG أو المخاطر التنظيمية الناشئة.
- تحليلات تنبؤية لتقييم مخاطر سلاسل الإمداد ومدى التعرض لانبعاثات الكربون.

تشير تقارير شركة «ماكينزي» إلى أن رقمنة عمليات المشتريات يمكن أن تقلل من مخاطر الامتثال بنسبة 30% وتحسن كفاءة تأهيل الموردين بنسبة 50%، خاصة في المناطق التي تشهد تشديدًا في الأطر التنظيمية.

تساهم منصات المشتريات الرقمية أيضًا في تخفيف أعباء إعداد التقارير عن الموردين، وذلك من خلال جمع وثائق العناية الواجبة لمعايير ESG في مكان واحد، وتحديد الملفات المفقودة أو القديمة تلقائيًا. ويجري استخدام هذه الأنظمة بشكل متزايد من قبل الجهات المدعومة حكوميًا في جميع أنحاء دول مجلس التعاون الخليجي لفرض معايير ESG في المناقصات.

المواءمة مع السياسات والبرامج

يتعين على فرق المشتريات العاملة في المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة التعامل مع بيئة تنظيمية تشكلها برامج السياسات الوطنية التي تكافئ على تعزيز المحتوى المحلي، وتحقيق أداء متميز في الاستدامة، والالتزام بمعايير ESG.

المملكة العربية السعودية:

ترتبط أجندة التوطين في المملكة ارتباطًا وثيقًا بأهدافها لخفض الانبعاثات الكربونية. ومن أبرز البرامج في هذا الصدد:

- **نساند** (من سابك): يهدف إلى تعزيز الصناعة المحلية من خلال دعم قدرات التصنيع المستدام، والتي غالبًا ما ترتبط بالامتثال البيئي.
- **برنامج أرامكو لتعزيز القيمة المضافة الإجمالية لقطاع التوريد (اكتفاء):** تدمج هذه المبادرة متطلبات الاستدامة مباشرة في عمليات الشراء، مما يؤثر على اختيار الموردين وأهلية المشاريع.

في العديد من المشاريع الكبرى، أصبحت البيانات المتعلقة بمعايير ESG، بما في ذلك نتائج تدقيق الانبعاثات الكربونية ووثائق العناية الواجبة، جزءًا إلزاميًا من عملية التأهيل المسبق للموردين.

البيانات والإحصائيات

في المملكة العربية السعودية، تسلط التقارير العامة الأخيرة الضوء على تقدم كبير في جهود التوطين الوطنية. فاعتبارًا من الربع الثالث من عام 2024، بلغت القيمة التقديرية لمبادرات المحتوى المحلي في المملكة 800 مليار ريال سعودي (213 مليار دولار)، مع ارتفاع حصة المحتوى المحلي في المشتريات الحكومية من 33% في عام 2020 إلى 47%.

وفقًا للتقرير السنوي لمبادرة «نساند» الصادر عن «سابك» لعام 2023، أقامت المبادرة 152 شراكة ودعمت أكثر من 30,000 وظيفة مباشرة وغير مباشرة. بالإضافة إلى ذلك، تم إضافة أكثر من 1,100 منتج إلى قائمة المشتريات المحلية الإلزامية منذ عام 2022، مما ساهم في إنفاق بقيمة 87 مليار ريال سعودي. وقد صرح بهذه الأرقام معالي الوزير بندر الخريف خلال منتدى المحتوى المحلي 2024 في الرياض.

800 مليار ريال

استثمارات في مبادرات المحتوى المحلي

30,000

وظيفة مباشرة وغير مباشرة

47%

نسبة المحتوى المحلي في المشتريات الحكومية

الإمارات العربية المتحدة:

يمنح برنامج القيمة الوطنية المضافة (ICV) في دولة الإمارات، والذي تشرف عليه وزارة الصناعة والتكنولوجيا المتقدمة، الأولوية للتنويع الاقتصادي وتعزيز الأداء البيئي. وتحظى الشركات الحاصلة على شهادة القيمة الوطنية المضافة بمعاملة تفضيلية في المشتريات الحكومية الاتحادية. ويتطلب البرنامج الشفافية فيما يتعلق بمصادر التوريد، وتوطين القوى العاملة، وممارسات إعداد تقارير ESG.

في الوقت نفسه، تدعم مبادرة «اصنع في الإمارات» قطاع التصنيع المتقدم محليًا، بما في ذلك التقنيات منخفضة الكربون، وترتبط ارتباطًا وثيقًا بأجندة الدولة لتحقيق الحياد المناخي بحلول عام 2050.

تشكل هذه المبادرات حوافز قوية لترسيخ مبادئ الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية (ESG) ضمن استراتيجيات التوريد.

البيانات والإحصائيات

وفقًا لوزارة الصناعة والتكنولوجيا المتقدمة في الإمارات، تُظهر البيانات الحديثة للنصف الأول من عام 2024 إصدار ما يزيد على 3,500 شهادة للقيمة الوطنية المضافة، مما أدى إلى إعادة توجيه إنفاق بقيمة 48 مليار درهم في قطاع المشتريات لصالح الموردين الحاصلين على هذه الشهادة. ويمثل هذا الرقم زيادة بنسبة 66% في الإنفاق الموجه للمحتوى المحلي مقارنة بالفترة نفسها من عام 2023.

تؤكد هذه الأرقام كيف أصبحت شهادة القيمة الوطنية المضافة (ICV) وتقارير ESG ركيزة أساسية لعملية اختيار الموردين في المشتريات على المستويين الاتحادي والمحلي.

48 مليار درهم

قيمة الإنفاق الموجه للموردين الحاصلين على شهادة ICV

3500

شهادة للقيمة الوطنية المضافة (ICV) تم إصدارها

66%

زيادة في الإنفاق الموجه للمحتوى المحلي

التوافق الإقليمي على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي

بينما تتصدر الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية المبادرات الإقليمية لخفض الانبعاثات الكربونية والتوطين، بدأت دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى -بما فيها سلطنة عُمان وقطر والبحرين والكويت- في طرح أطر عمل خاصة بها.

- **سلطنة عُمان:** أطلقت استراتيجيتها الوطنية للتحول المنظم نحو الحياد الصفري بحلول عام 2050، ملتزمةً بخفض الانبعاثات وتشجيع الاستثمار في المشاريع منخفضة الكربون. وتركز السلطنة على الهيدروجين الأخضر والتوطين الصناعي من خلال برنامجها للقيمة المحلية المضافة.
- **قطر:** أدمجت الاستدامة البيئية ضمن رؤيتها الوطنية 2030، وكانت أول دولة خليجية تطبق تجربة لضريبة الكربون الوطنية. كما تمنح الأولوية لمعايير المباني الخضراء وحوافز التوطين في مشاريع البنية التحتية الكبرى.
- **الكويت:** تعمل على تطوير إطار وطني لمعايير ESG ضمن خطة «رؤية 2035». وقد حددت خفض الانبعاثات الكربونية في عمليات النفط والغاز، وممارسات الشراء المستدام، كأولويات طويلة الأجل.
- **البحرين:** تعمل من خلال «رؤيتها الاقتصادية 2030» على تعزيز قدرتها في مجال الطاقة المتجددة ودعم استدامة القطاع الخاص عبر الحوافز التنظيمية.

وعلى الرغم من أن كل دولة تمر بمرحلة مختلفة من النضج، إلا أن هناك قواسم مشتركة بدأت تظهر، مثل تطوير الموردين المحليين، وتمويل التحول في قطاع الطاقة، وتزايد التدقيق في معايير ESG ضمن عمليات المشتريات.

لذلك، يجب على الشركات الإقليمية العاملة في جميع أنحاء دول مجلس التعاون الخليجي أن تتمتع بالمرونة والقدرة على التكيف مع مجموعة متنوعة من الأطر التنظيمية ومتطلبات إعداد التقارير المتطورة. وستؤدي المنصات المركزية وأطر تقييم ESG الموحدة دورًا حيويًا في تمكين التواصل المتسق مع الموردين، ومراقبة الانبعاثات، والامتثال لمتطلبات التوطين على نطاق واسع.

دراسة حالة: الاستدامة قيد التنفيذ

اعتمد اثنان من عملاء «أكيليز» العاملين في المملكة العربية السعودية حلولاً لإدارة سلاسل الإمداد وتأهيل الموردين مدمجة بمعايير ESG عبر شبكة «أكيليز الشرق الأوسط وأفريقيا». يتميز العميل الأول بأن قاعدة مورديه بالكامل من داخل المملكة، بينما يمتلك الآخر شبكة موردين موزعة إقليميًا.

أظهر المشتري «أ»، الذي تقع قاعدة مورديه بالكامل في المملكة، أداءً قويًا في الحوكمة والجوانب المالية، مع تحقيق زيادة بنسبة 25.27% في درجات ESG المالية خلال الاثني عشر شهرًا الماضية. والجدير بالذكر أن 38% من موردي هذا المشتري قد حققوا انخفاضًا قابلاً للقياس في انبعاثاتهم منذ انضمامهم إلى شبكة «أكيليز»، مما يعكس تقدمًا يتماشى مع أولويات «رؤية 2030» والطموحات الأوسع لتحقيق الحياد الصفري.

أما المشتري «ب»، الذي يتمركز 51% من مورديه في المملكة، فقد شهد تحسينات واسعة في مستوى نضج ممارسات ESG لديه، حيث ارتفع إجمالي درجات ESG بنسبة 22.42%، وسجلت الدرجات المالية ارتفاعًا بنسبة 39.41%، وارتفع أداء الحوكمة بنسبة 21.72%. كما ارتفعت الدرجات الاجتماعية بنسبة 18.43%، بينما حقق 39% من الموردين تخفيضات جوهرية في الانبعاثات. وتُظهر هذه المجموعة من الموردين، رغم تنوعها الإقليمي، مدى تأثير الرقابة المنظمة على معايير ESG وحوافز المحتوى المحلي.

تعكس هذه النتائج كيف تساهم الأطر التنظيمية للتوطين والمناخ في المملكة -بما في ذلك «نساند» و«اكتفاء» و«رؤية 2030»- في التأثير على سلوكيات الشراء وتسريع مساهمة القطاع الخاص في تحقيق الأهداف الوطنية.

الخلاصة والخطوات التالية

يمر قادة المشتريات في جميع أنحاء دول مجلس التعاون الخليجي بلحظة حاسمة. فمع استمرار «رؤية 2030» ومبادرات «الحياد المناخي 2050» في إعادة تشكيل السياسات والبنية التحتية وسلوكيات القطاعات الصناعية، تطور دور المشتريات من كونه ضرورة تشغيلية ليصبح عاملاً تمكينيًا استراتيجيًا. وقد أظهرت هذه الورقة البيضاء أن المشتريات المستدامة ليست مجرد هدف يمكن تحقيقه، بل هي واقع يجري تطبيقه بالفعل. وتُظهر البيانات المستمدة من الأداء الفعلي للموردين في المملكة كيف يمكن للمشترين تمكين خفض الانبعاثات، وتحسين درجات ESG، وبناء منظومات موردين أكثر مرونة.

من خلال تبني أدوات عملية مثل تدقيق الانبعاثات الكربونية، وبرامج ESG، ومنصات العناية الواجبة، يمكن لفرق المشتريات تحسين امتثالها للوائح الوطنية والدولية، مع ترسيخ مكانتها كشريك في مسيرة التقدم الوطني. فالمشترون الذين يواءمون استراتيجيات التوريد الخاصة بهم مع مبادرات وسياسات دول مجلس التعاون الخليجي لا يستفيدون من المعاملة التفضيلية في المناقصات العامة فحسب، بل يتمتعون أيضًا برؤية أوضح، ومخاطر موردين أقل، وتقارير ESG أكثر مصداقية.

تلعب التكنولوجيا دورًا محوريًا في هذا التحول. فبدءًا من إجراءات تأهيل الموردين الرقمية وصولاً إلى لوحات معلومات ESG التي تعمل في الوقت الفعلي، تساهم المنصات القائمة على البيانات في تبسيط التواصل مع الموردين وتمكين الامتثال الاستباقي. وهذا يفتح الباب أمام عمليات شراء أكثر اعتمادًا على المقارنات المعيارية الدقيقة، ونمذجة المخاطر التنبؤية، وأتمتة تتبع الانبعاثات الكربونية.

وبالنظر إلى المستقبل، فإن تبني المشتريات المستدامة يمنح ميزة اقتصادية وتنظيمية ويعزز السمعة. وسواء تعلق الأمر بالمشاركة في مشاريع كبرى مثل «نيوم» أو المنافسة على العقود الاتحادية بموجب برنامج القيمة الوطنية المضافة (ICV)، فإن المؤسسات التي تتبنى ممارسات شراء متوافقة مع معايير ESG ستكون أكثر قدرة على المنافسة، وأكثر مرونة، وأكثر استعدادًا للمستقبل.

تواصل مع «أكيليز» اليوم للبدء في خفض الانبعاثات الكربونية في سلسلة إمدادك.

تواصل معنا

معلومات عن شركة آشيلز

بدأت قصتنا منذ أكثر من 30 عامًا، وكان هدف شركة آشيلز هو بناء عالم أكثر استدامة ونظافة وأمانًا وعدلاً.

و باستخدام منصتنا التكنولوجية العالمية والبروتوكولات القائمة على معرفتنا وخبرتنا الواسعة في مجال الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية، حيث يقوم المحققون والمدققون المؤهلون لدينا بإجراء العناية الواجبة وتقديم الرؤى العميقة التي تضمن قدرة المنظمات على إدارة مخاطر سلسلة التوريد بثقة وتلبية التزامات الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية والاستدامة وحقوق الإنسان والصحة والسلامة بشكل كامل.

الإدارة الشاملة لمخاطر سلسلة التوريد

تقدم شركة آشيلز حلولاً متكاملة لإدارة مخاطر سلسلة التوريد. نحن خبراء و رواد عالميين في مجالات المشتريات وتنظيم سلسلة التوريد، والصحة والسلامة، والمخاطر المالية والسيبرانية، والاستدامة، وإدارة انبعاثات الكربون.

الشفافية التي لا مثيل لها في سلسلة التوريد

تستعين شركة آشيلز في التحقق الدقيق من معلومات المورد بمصادر متعددة لإنشاء صورة متكاملة تتضمن مقابلات شخصية ومقابلات مع العمال أيضًا لتوفير شفافية لا مثيل لها في مجال الحوكمة البيئية و الإجتماعية و المؤسسية وسلسلة التوريد.

التخفيض الفعال لانبعاثات الكربون

تُقدّم شركة آشيلز البرنامج الوحيد المُعتمد لخفض انبعاثات الكربون في أوروبا، والذي يُمكّن من قياس انبعاثات الكربون وخفضها بشكل مستقل، مع تلبية جميع متطلبات إعداد التقارير لأصحاب الأعمال. و في عام 2022، أنقذت شركة آشيلز المؤسسات من انبعاثات تقدر ب 97 ألف طن من ثاني أكسيد الكربون، أي ما يُعادل زراعة 4.8 مليون شجرة.

الاختلاف مع آشيلز

تعد آشيلز الشركة الوحيدة المتخصصة في الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات و التي تقدم التقييم العميق الحقيقي، بما في ذلك عمليات التدقيق في الموقع لتوفير مستوى عالي من الشفافية والثقة في سلسلة التوريد المطلوبة اليوم فعليا من قبل المنظمات الأكثر وعيًا بالبيئة والأخلاق.

500+

شخص

يقدم فريقنا من الخبراء العالميين بما فيهم المدققين و المراقبين إدارة شاملة لسلسلة التوريد و يدعم العملاء بأكثر من 20 لغة.

22

موقعاً لمكاتبنا

يضمن الوصول العالمي و الوجود المحلي فهم الأنظمة المحلية و اللغة و الثقافة لتمكين إدارة سلسلة التوريد بشكل متقن و متفوق.

6700+

مدقق

إن قدرة شركة آشيلز المتميزة على التدقيق في المكاتب و موقع العمل و مقابلة العمال تدعم متطلبات وأهداف العناية الواجبة بسلسلة التوريد بشكل صارم.

#1

منصة عالمية

لقد تم تصميم منصة ماي آشيلز MyAchilles لجمع بيانات سلسة التوريد المعقدة والتحقق منها وإدارتها وتبسيط إدارة سلسلة التوريد و إعداد التقارير.

اتصل بنا

لمعرفة المزيد عن آشيلز www.achilles.com.

المكتب الرئيسي: المملكة المتحدة
+441235 820813

الأرجنتين
+54 11 51739001

أستراليا
+61 72564244

البرازيل
+55 11 39560839

تشيلي
+56 2 33216610

كولومبيا
+57 601 5807190

فرنسا
+33 97 0733158

ألمانيا
+49 211 540 137 20

هونغ كونغ
+852 35792127

الهند
+91 226128 7900

إيطاليا
+ 39 0240326370

المملكة العربية السعودية
+966 9200 31179

المكسيك
+52 5 568289349

النرويج
+47 3706 3500

البيرو
+51 1 7011310

البرتغال
+351 211 203810

إسبانيا
+34 9142 64935

الولايات المتحدة الأمريكية - تكساس
+1 2818 094400

الولايات المتحدة الأمريكية - كاليفورنيا (GRMS)
+1 949 759 8500

لمعرفة المزيد

لمعرفة المزيد عن شركة آشيلز وكيفية الاستفادة من مقدراتنا في أعمالك، اتصل بنا هنا.

Achilles
Global Risk Management

www.achilles.com